

محضر الجلسة رقم 305**التاريخ:** الخميس 2 ذو الحجة 1441هـ (23 يوليوز 2020م).**الرئاسة:** السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ستة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والخمسين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020.**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، بعون الله، دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020، في تزامن مع احتفالات الشعب المغربي بعيد العرش المجيد والذي يتوج هذه السنة استكمال 21 سنة من حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وهي مناسبة لتجديد التهانى لجلالة الملك: أولا بمناسبة تماثل جلالته للشفاء إثر العملية الجراحية التي أجريت لجلالته؛ وثانيا بمناسبة حصول ولي العهد مولاي الحسن على شهادة البكالوريا.

وإنها مناسبة تبعث على الاعتزاز والاطمئنان من حيث قدرة بلادنا على مجابهة التحديات المرتبطة بالعيشية الثالثة من العهد الجديد، فإذا كانت العشرين الأولى والثانية من حكم جلالة الملك محمد السادس قد شهدتا ثورة إصلاحية هادئة، تجسدت عناوينها الكبرى في الأوراش الهيكلية ذات البعد السياسي والمؤسسي والحقوقي، فإن هذه السنة قد دشت العيشية الثالثة بعنوان عريض وبارز مرتبط بمصالحة أشمل وأعمق ألا وهي المصالحة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تجديد جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2019، لدعوته إلى مراجعة وتحيين النموذج التنموي الحالي، من خلال الصياغة التشاركية لمشروع نموذج تنموي جديد يرقى إلى تطورات وطموحات المغاربة ويحقق الإقلاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية لبلادنا.

وقبل استحضار حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند أهم حدث طبع هذه الدورة العادية التي انطلقت، وتختتم اليوم، في سياق وظرف وطني وعالمي استثنائي وغير مسبوق مرتبط بتفشي وباء كورونا "كوفيد-19" وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والدولي.

ونجدد بهذه المناسبة، باسمكم جميعا، لاعتزازنا بحكمة وتبصر جلالة الملك

محمد السادس نصره الله، ونظرته الاستباقية بدعوته إلى اعتماد تدابير وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة تفشي الوباء، عبر مقارنة ارتكزت على جعل صحة المواطنين والمواطنات وسلامة الوطن في صدارة الأولويات، بدءا من الدعوة إلى إغلاق الحدود البرية والجوية، وإحداث صندوق خاص بتدبير ومواجهة فيروس كورونا، وإصدار جلالته لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء، ومختلف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية، تنفيذنا لتعليمات الملكية السامية. وهي التدابير التي مكنت بلادنا من التحكم إلى حد بعيد في الوباء، والحد من انتشاره، وتجنب خسائر كبيرة على المستوى البشري، قياسا بما تكبدته حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما نعب عن افتخارنا بالمبادرة الملكية الرائدة لدعم 15 دولة إفريقية صديقة بمستلزمات طبية وأدوية لمواجهة وباء كورونا، والتي تندرج في سياق المبادرة الملكية السامية بإطلاق إطار عملي للتعاون الإفريقي- الإفريقي لمواجهة وباء كورونا، وهي المبادرات التي عكست قيم التضامن التي يبلورها المغرب في تعاونه مع دول القارة، وتجسد الإرادة الملكية الراسخة لتأكيد التعاون والتضامن الإفريقي.

وفي هذا الصدد، يتقدم المجلس بالتعازي الحارة لعائلات كافة الضحايا التي وافتهم المنية بسبب هذا الوباء، متمنين الشفاء العاجل لباقي المصابين، سائلين المولى عز وجل أن يرفع هذا الوباء عنا وعن الإنسانية جمعاء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**السيد وزير النولة المحترم،**

ارتباطا بهذا الوضع، كان من المنطقي والضروري أن يعمد مجلس المستشارين إلى ملاءمة نظام استغلاله خلال هذه الدورة مع مستجدات الوضعية الوبائية لبلادنا وحالة الطوارئ الصحية المعلنة من قبل السلطات العمومية، وبما يضمن استمرار أداء مجلسنا الموقر بالأدوار الدستورية المناطة به، وتبعا لذلك وضع المجلس، بفضل إسهامكم والتزامكم وانخراطكم الجماعي الذي نجدد الشكر الجزيل لكم عليه، نظاما استثنائيا للاشتغال خلال هذه الدورة، مكنتنا بفضل العمل الجماعي لكل مكونات المجلس من التغلب على التحديات والإكراهات التي فرضتها الجائحة.

ولقد مكنت التدابير المتخذة خلال هذه الفترة من تكريس دور مجلس المستشارين كشريك أساسي وفاعل، إلى جانب مجلس النواب والحكومة، في مواجهة جائحة كورونا ومكافحة مختلف تداعياتها، كما حظيت هذه الإجراءات بالإشادة والتنويه من طرف المراقبين، لاسيما بعد اعتماد التجربة الأولى من العمل البرلماني بالمغرب والمتمثلة باعتماد آليات التصويت الإلكتروني عن بعد.

وحرصا على تكريس الدور المحوري لمجلسنا في محاربة الوباء واستثمار كافة الآليات الدستورية لتتبع العمل الحكومي ذي الصلة، شهدت وتيرة اجتماعات مكتب المجلس وندوة الرؤساء كثافة وارتفعا ملحوظين.

وبينت معدن المغاربة في أوقات الشدة.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس ما مجموعه:

- 33 جلسة عامة بما يناهز 46 ساعة عمل؛

- 32 اجتماع للجان الدائمة بمعدل 75 ساعة عمل؛

- 4 اجتماعات للجنة النظام الداخلي بمدة زمنية فاقت 7 ساعات.

كما قدمت مختلف مكونات المجلس ما مجموعه 244 تعديلا على مختلف النصوص التي تدارستها اللجان الدائمة، قبلت الحكومة منها 37 تعديلا، علما بأن أغلب التعديلات المقترحة إما تم سحبها أو تم إدماجها في إطار صيغ توافقية، عكست مرة أخرى أجواء التعاون الإيجابي لمكونات المجلس مع الحكومة خلال هذه الفترة الحساسة.

وبالمقابل، فقد بلغت عدد التعديلات المقترحة حول أرضية تعديل النظام الداخلي لمجلسنا 113 تعديلا، أدمجت الأغلبية الساحقة منها في الصيغة النهائية التي وافقت عليها اللجنة المختصة، والتي صادقت عليها بالإجماع قبل قليل، والتي بطبيعة الحال ستحال على المحكمة الدستورية طبقا للمساطر المرعية، مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة الاختتامية.

ومن جهة أخرى فإن مكتب المجلس، للتذكير، عازم على برمجة جميع مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على اللجان الدائمة بالمجلس، وقد راسل في هذا الصدد هذه اللجان، كما راسل الحكومة أيضا، بغرض تحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب الحقيقية التي حالت وتحول دون برمجة البعض من هذه النصوص، وقد تبين له، أي للمكتب، بأن هذه الأسباب، التي لا يتحمل فيها أية مسؤولية، هذه الأسباب لا تعود بالضرورة إلى تعثر الإجراءات المرتبطة بالتنسيق والأجندة، بقدر ما ترجع كذلك إلى مدى التجاوب الحكومي مع الحضور إلى أشغال اللجان للتعبير عن الموقف من بعض المقترحات، التي يتعين على الحكومة أن تحدد الموقف منها، إما لكونها لا تغطي بالأولوية لديه أو لتغيير الوزراء المشرفين على بعض القطاعات المعنية ببعض المشاريع ذات الأهمية، وأملنا أن يتم في الدورة المقبلة البت في جميع النصوص العالقة لدى لجان المجلس.

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فلقد شكلت الأسئلة الشفهية مناسبة للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول مستجدات الحالة الوبائية لبلادنا وكافة التدابير المتخذة لمكافحة تداعياتها، وقد حظيت هذه الجلسات بمتابعة مهمة، ربما غير مسبوق، من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام لدرجة أصبحت منبرا مهما للتعرف على المستجدات والتطورات المرتبطة بالحالة الوبائية ببلادنا.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال دورة أبريل 2020 إثني عشر (12) جلسة للأسئلة الشفهية، كما عقد المجلس ثلاث (3) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، همت مواضيع مرتبطة جميعها، قليلا أو كثيرا، بأزمة

كما التزم عمل اللجان الدائمة بتعبئة وتفاعل مسؤول مع متطلبات تسريع إقرار القوانين المرتبطة بتدبير الجائحة وتدابيرها، ومواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة، لاسيما عبر تقديم طلبات الاستماع إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر بتدبير الجائحة.

وبصفة عامة، فقد اتسمت هذه الدورة البرلمانية بروح عالية من المسؤولية والعمل الجاد والالتزام الذي أبانت عليه مختلف مكونات المجلس: مكتب المجلس، ندوة الرؤساء، اللجان الدائمة، الفرق والمجموعة البرلمانية وباقي أعضاء المجلس، وكافة الأطر الإدارية بالمجلس.

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تميزت هذه الدورة على الصعيد التشريعي باعتقاد مجلس المستشارين لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، والثانية على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، لآلية التصويت الإلكتروني عن بعد، عبر منصة معلوماتية مؤمنة ابتداء من الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 12 ماي 2020، وقد جاء اعتماد هذه الآلية، كما تعرفون، بهدف ضمان مشاركة أوسع للسيدات والسادة المستشارين في المناقشة وفي عملية التصويت، بما يتوافق مع مقتضيات الفصل 60 من الدستور الذي ينص على أن "التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه"، ومضمون المادة 175 من النظام الداخلي للمجلس.

ولقد شهدت الحصيلة التشريعية للمجلس الموافقة على 20 نضا تشريعية، كانت على درجة كبيرة من الأهمية، من حيث استجابتها لمتطلبات الفترة الراهنة.

وعلى صعيد آخر، عرفت هذه الدورة البرلمانية تكوين المجلس للجنة النظام الداخلي طبقا للمادة 368 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، من أجل دراسة مقترح لتغيير وتتميم النظام الداخلي للمجلس، والتي تمكنت بعد اجتماعات مطولة من إقرار تعديلات توافقية ترمي إلى إقرار قواعد خاصة لاشتغال المجلس في الأحوال غير العادية، وإقرار أحكام خاصة بتنفيذ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في عمل مجلس المستشارين، وبكيفية دراسة مشاريع قوانين المالية التعديلية.

وإني أود ها هنا أن أجدد التعبير عن شكرنا الجزيل لكافة مكونات المجلس على انخراطها البناء وعلى روح التوافق والإجماع التي ميزت مختلف أطوار اشتغال هذه اللجنة الدائمة، وأحيي بالمناسبة السيد مقرر اللجنة والأطر الإدارية التي رافقتها.

وعلى الرغم من النظام الاستثنائي لعمل اللجان الدائمة بغاية التكيف مع التطورات المرتبطة بانتشار الوباء، فإن وتيرة الاجتماعات حافظت إلى حد كبير على نفس مستواها، مع ملاحظة تسجيل سلاسة ومرونة واضحتين في برمجة النصوص القانونية ذات الصبغة الاستعجالية في أجواء من التضامن والوحدة، عكست المجهود الوطني المتراس لمحاربة آثار الوباء

في إطار تعزيز قدرات المجلس وحرصه على تمكين العموم من المعلومات وتيسير ولوج الباحثين والمهتمين إلى المعلومات ذات الصلة بوظائف المجلس الدستورية، فضلا عن تطوير الخدمات المعلوماتية المقدمة للباحثين والعموم، تم توقيع اتفاقية شراكة بين مجلس المستشارين والندوبية السامية للتخطيط بهدف تعبئة الدور الطلائعي "للمركز الوطني للتوثيق" التابع للندوبية السامية للتخطيط، في تمثين ما ينتجه مجلس المستشارين من وثائق في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، إضافة إلى الأنشطة التي ينظمها المجلس في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي ونهجه لسياسات البيانات المفتوحة والبرلمان الإلكتروني.

وبغرض الارتقاء بمستوى التعاون المؤسسي بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فسيتم العمل على تحيين مذكرة التفاهم، التي سبق توقيعها سنة 2014 على ضوء مقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين والقانون الجديد المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإغنائها بواجهة عمل إضافية تهم بالخصوص مواضيع ذات الصلة بالعدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية، ومتابعة تفعيل توصيات أحمزة المعاهدات، وما يستلزمه ذلك من الرقي بملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن تقوية الحضور والمساهمة البرلمانية في أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما سيمه تحيين مذكرة التفاهم اعتبار الأنشطة التي تدرج في نطاق احتضان مجلس المستشارين للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، ولاسيما منها ذات الصلة بالعدالة المناخية وأجندة أهداف التنمية المستدامة.

تلكم هي مخرجات الاجتماع الذي تم برحاب المجلس مع السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأطر المرافقة لها.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على الصعيد الدبلوماسي، واصل مجلس المستشارين، بالرغم من ظروف الجائحة، عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس حول تدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد ومخطط وفترة الحجر الصحي ببلادنا والخروج منها، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة عبر التناظر المرئي.

وفي هذا الإطار، شاركت وفود مجلس المستشارين في أشغال كل من: لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ولجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية

"كوفيد-19" وتداعياتها على الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى راهن ومستقبل الوضع ببلادنا.

كما عقدا مجلسا البرلمان، طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، جلسة عامة مشتركة، خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق "بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي"، وذلك يوم 18 ماي 2020، أعقبها عقد مجلس المستشارين جلسة عامة يوم الثلاثاء 19 ماي 2020 لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ليشهد العمل البرلماني المغربي بذلك، لأول مرة في تاريخه، عقد جلسات عمومية لتقديم ومناقشة البيانات المقدمة من قبل رئيس الحكومة.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، والتي تعودنا أن نوثقها وأن نرصدها وأن نتابعها باستمرار، فقد تم حصر 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الملفات والإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا، وكما اعتدنا على ذلك، ستم موافاة الفرق والمجموعة بهذه الالتزامات لكل غاية مفيدة، كما سيتم نشرها على الموقع الرسمي للمجلس.

وبالنسبة لإحصاءات الأسئلة الشفهية، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2019 وأبريل 2020 ما مجموعه 246 سؤالاً، أجابت الحكومة على 163 منها خلال 12 جلسة عامة، من ضمنها 124 سؤالاً محوريا و17 سؤالاً آتيا و22 سؤالاً عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل 38% من مجموع الأسئلة المطروحة، ثم القطاع الاقتصادي بنسبة 32%، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 18%، فالجمال الحقوقي والإداري والديني بنسبة 6%، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 6% أيضا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 808 سؤالاً، أجابت الحكومة على 320 سؤالاً منها، أي بمعدل 39%.

وعلى مستوى العمل الرقابي للجان الدائمة، فلقد تميزت أشغالها خلال هذه المرحلة بمواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة بتدبير جائحة كورونا، وسعت الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس دائما إلى التعبير عن انشغالات وتسؤالات المواطنين، حيث طرحت الفرق والمجموعة البرلمانية قضايا محورية وطلبت الاستماع للحكومة حول مستجدات التدبير الحكومي في شتى القطاعات، لاسيما المتضررة من الجائحة، بلغت في مجموعها 14 طلبا خلال هذه الدورة، وتكفل ذلك ببرمجة 6 اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر لدراسة مواضيع مرتبطة بالجائحة وذات أهمية قصوى.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الدولة المحترم،

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب-جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي للوباء، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم، في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وتبعاً لذلك، عقدنا بصفتنا رئيساً لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، لقاء مع رئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايب، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون البرلماني في ظل جائحة كورونا، وتوج هذا اللقاء التواصل الهام بالصادقة على الإعلان المشترك، الذي نوه، بالمناسبة، بالمبادرة السامية لجلالة الملك، الرامية إلى إرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات هذا الوباء على المستوى الإفريقي، حيث اعتبر رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايب، اعتبر أن "الركائز والمبادئ والقيم المثل لمبادرة جلالتنا تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على كافة المستويات".

وضمن نفس التوجه، عقدنا، بصفتنا رئيساً للشبكة البرلمانية للأمم الغذائية في إفريقيا والعالم العربي، اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة لتدارس موضوع: "تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية"، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والذي توج بتوصيات نوعية جد هامة.

وتجدر الإشارة، ونحن نختتم هذه الدورة، التذكير بأن ما حققته بلادنا وخصوصاً في مجال توطيد نموذجنا الديمقراطي والتنموي، إلى جانب واقعية وجدية ومصداقية مقترح الحكم الذاتي، وممتانة إجماعنا الوطني، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قد ساهمت بقدر كبير من الاعتبار في تعزيز الوحدة الترابية وترسيخ السيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية، وتوسيع دائرة البلدان المقررة بمشروعية وعدالة قضيتنا الوطنية، حيث عشنا خلال السنة الأخيرة ما يمكن أن نسميه سنة اندحار الوهم وانهمار الأطروحات التضليلية والانفصالية، وهو ما تجسد وترسخ من خلال سحب العديد من البلدان اعترافها بالجمهورية الوهمية، وفتح عدد من البلدان الصديقة والشقيقة قنوات وتمثيلات دبلوماسية بأقاليمنا الجنوبية وخصوصاً مدينتي العيون والداخلة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد وزير الدولة المحترم،

في الختام، يسعدني أن أتوجه، باسم المكتب، بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق

لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: "حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروس كورونا"، والمؤتمّر المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: "اجتماع برلماني افتراضي حول إستراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف"، والاجتماع البرلماني حول موضوع: "مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء كوفيد-19"، والاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: "تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة"، واجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي "التنمية والأمن في منطقة الساحل" و"وباء كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

هذا، وشارك المجلس أيضاً في ندوة حول موضوع: "إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد-19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث"، كما شارك أيضاً في الندوة الدولية حول موضوع: "الاستجابة لكوفيد-19 وأهداف التنمية المستدامة" المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

فضلاً عن ذلك، شارك مجلسنا الموقر في اجتماعات هيكل الاتحادات والشبكات البرلمانية، التي هو عضو فيها، ولاسيما: اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي، والاجتماع المشترك للجنة الهجرة والمهاجرين ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي، والمنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

وأود استغلال هذه الفرصة للوقوف عند مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء، وبدعمها لمبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بكل من: الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأندلسي، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايب "الفوريل". وفي نفس الإطار، عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة

تفشي وباء كورونا.

وهكذا يا مولاي، فعلى مستوى الأداء التشريعي، عرفت هذه الدورة الموافقة على 20 نص تشريعي، اتسمت بأهمية كبرى في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا، وتتجاوب مع التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذه المرحلة.

كما شهدت هذه الدورة اعتماد مجلس المستشارين، في مبادرة هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، والثانية على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، آلية التصويت الإلكتروني على النصوص التشريعية.

أما على المستوى الرقابي، فقد حرص مجلس المستشارين على جعل جلساته الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وكذا الجلسات الثلاث الخاصة بتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة، فرصة لترجمة تساؤلات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم، ارتباطا بهذه الظرفية الدقيقة، مستلهما محاورها من روح توجيهات جلالته المولوية السامية، المرتبطة بمواجهة تفشي كورونا في بلادنا.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، صار المجلس مهتديا بتوجيهات جلالته السامية على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت هذه الدورة بمشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة، وكذا في الهياكل والشبكات البرلمانية التي يعتبر المجلس عضوا فيها، فضلا عن رئاسة اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، وعقد اجتماع مع كافة رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية.

وخلال هذه اللقاءات، أصدرت الاتحادات الجهوية والقارية والدولية مواقف إشادة وتنويه بالإستراتيجية المتفردة التي اعتمدها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، معتبرة أن الركائز والمبادئ والقيم المثلى لمبادرات جلالته الرامية لإرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات وباء كورونا على المستوى الإفريقي، تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب، من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على جميع المستويات.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، يعي أهمية ودقة المرحلة الراهنة التي تجتازها بلادنا، وهذه المناسبة يجدد التأكيد على انخراطه الدائم في الديناميات الإصلاحية والأوراش التنموية الكبرى التي يريها مولانا أعزه الله، بحكمة وتبصر وبعد نظر، والتي جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى به وذي ريادة على صعيد المنطقة.

حفظكم الله يا مولاي وأبقى جلالته على الدوام عالي القدر ورفيع المقام، وجعل عهد جلالته المشرق متوهجا بالعباءة، ومتميزا بالنماء، وحقق ما ترحونه لمملكته السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورفق وازدهار، وأدام على جلالته نعمة الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالته بصاحب

الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل كذلك للسيدات والسادة المستشارين المحترمين وأعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني، بنفس المناسبة، أن أئوه مرة أخرى بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسستنا التشريعية.

والشكر موصول أيضا لجميع الأجهزة الأمنية التي تسهر على أمن مقرات المجلس والحرص على انسيابية الولوج إليها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الآن أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس، لتلاوة بريقة الولاء المرفوعة لجلالة الملك.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد إدريس الراضي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير النولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نعم سيدي أعزكم الله؛

بمناسبة اختتام مجلس المستشارين، لأشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2019-2020، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العلية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمي آيات الولاء مقرونة بخلص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن هذه الدورة يا مولاي، تميزت بحصيلة هامة في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي والدبلوماسية البرلمانية، في ظل تعبئة قصوى واستثنائية أردناها أن تستجيب لتوجيهات جلالته الحكيمة والمتبصرة ونظرة جلالته الاستباقية لاعتماد تدابير وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة

حرر بالرباط يوم الخميس 2 ذو الحجة 1441هـ الموافق لـ 23 يوليو 2020.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا لكم جميعا على حضوركم ومساهمتمكم.
ورفعت الجلسة.

السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن وصاحبة سمو الملكي الأميرة المصونة للاخديجة وشقيقكم السعيد صاحب سمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بنشاش

رئيس مجلس المستشارين.